

على الغلاف

إعادة الحياة الى النقابات والعمل النقابي هي أبرز خلاصات الحكم القضائي الذي صدر في قضية مصروفي عمال «سبينيس» العالقة منذ ست سنوات. القرار – السابقة الذي أدان الشركة وقضى بحبس مديرها التنفيذي والزعمها بدفع تعويضات. ليس انتصارا للحريات النقابية فحسب، بل يشكّل مناسبة لإعادة إنتاج حركات نقابية فعلية في لبنان، وإعادة التوازن بين العمال واصحاب العمل بعدما اختل لمصلحة الاخيرين بفعل الازمة الاقتصادية

سابقة قضائية تنتصر لمصروفي «سبينيس»

يا عمّال لبنان.. أحيوا نقاباتكم!



الشركة استأنفت الحكم الذي قضى بضم تعويضات للمدعين وبحبس مديرها التنفيذي (ميام الموسوي)

حال قيامها بتسديد نصف قيمة المبالغ المحكوم بها لمصلحة المدعين الشخصيين (...)». والزم القرار كلاً من رايت والشركة بدفع 40 مليون ليرة على العمال لوقف نشاطهم النقابي، وصرفت جميع القيادات النقابية من العمل.

قرار القاضي صغير نض على حبس رايت لمدة شهر «على أن يوقف تنفيذ العقوبة المفضي بها بحقها في حال تسديده نصف قيمة المبالغ المحكوم بها لمصلحة المدعين الشخصيين خلال مهلة شهرين (...)». كما عرّمت الشركة خمسة ملايين ليرة «على أن يوقف تنفيذ العقوبة المخضى بها بحقها في الدعوى «ليست دعوى عمالية عادية

يطالب فيها اجبر بتعويضات على خلفية الاعتداء على حقوقه، بل دعوى جزائية سعى الاجير من خلالها إلى تحريك الحق العام في مواجهة صاحب العمل، لأنّ الانتهاك الذي تعرّض له لا يشكل اعتداء عليه ينتهي بتعويضات وحسب، بل اعتداء على المجتمع برمته يجدر أن ينتهي بعقوبة جزائية».

وأشار صاغية إلى أن هذا الحكم يجعل مخالفات اصحاب العمل عرضة لملاحقة جزائية كلما مُنع العمال من ممارسة حق مدني أساسي (الحرية النقابية أحدها، لكنها ليست الوحيدة) كما أن له «اهمية مضاعفة في الزمن الحاضر:

للمرة الاولى تُطبّق المادة 329 العمالية بما يجمع المخالفات اصحاب العمل عرضة لملاحقة جزائية

المتمرنون يبدؤون إضرابهم رغم تهديدات حمادة



لن تعود الى اللوبيات المرسوم (مروان طحطم)

على وقع التهديد بالحسم من رواتبهم، بدأ 2128 أستاذاً ثانوياً متمرناً، أمس، إضراباً تحذيرياً يستمر حتى الاثنين المقبل، الأساتذة الذين انتظروا، بلا طائل، ترجمة ملموسة لتحصيل حقوقهم، اغتصموا أمس أمام وزارة المال في ساحة رياض الصلح. وحفل عضو لجنة مندوبي الأساتذة المتربين، أحمد ياسين، وزير المال علي حسن خليل مسؤولية عدم ترجمة الوعد بحجز اعتمادات للدرجات الست الاستثنائية التي تشكّل نصف الراتب. وسال وزير التربية مروان حمادة عن مرسوم التثبيت وقرار

الإلحاق، مستغرباً التهديد بـ«قطع ما بقي من لقمة عيشنا وعيش أطفالنا». وأكد «أننا لن نعود إلى الثانويات قبل أن يقر المرسوم والدرجات». جورج سعادة، القيادي في التيار النقابي المستقل الذي شارك في الاعتصام، استنكر «تهديد فئة من الناس قررت أن تعبر عن حقها، بما يكفله الدستور اللبناني»، وأشار إلى أن «هذه الممارسة استمرار للقمع والفوقية التي عاملت فيها السلطة هذا التحرك منذ بدايته، وتماهت معها قيادة رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في انتهاك حقوق

الناس وكراماتهم. وقد أن الأوان لاستعادة القرار النقابي المستقل بعدما دمرت الوصاية السياسية هذه الهيئة النقابية الأساسية». وكانت مديرية التعليم الثانوي الرسمي، جمال بغدادي، وقّعت أمس كتاباً يطلب فيه وزير التربية مروان حمادة من المتربين الالتحاق بالثانويات، تحت طائلة عدم استحقاق الراتب جراء الغياب. ودعا حمادة مديري المدارس والثانويات إلى «وضع تقرير فوري عن أي حالة قد تحصل غياباً أو تمعناً، ليصار إلى إبلاغ كلية التربية في الجامعة

أخذ المبادرة في ظل الظروف الراهنة. صاغية أمل أن تأخذ محاكم المطبوعات الوقائع الجديدة في الاعتبار «ورد دعاوى القذح والذم التي قدمت ضد الذين دافعوا عن العمال والإجراء»، في إشارة الى دعاوى القذح والذم التي رفعها رايت ضد نحاس والزميل محمد زبيب اللذين صدرت في حقهما قرارات قضائية عن محكمة المطبوعات قضت بإدانتهم، ولا يزال البت النهائي فيها عالماً أمام محكمة التمييز. العامل المصروف سمير طوق أهدى الحكم الى جميع العاملين والعملات في لبنان، إذ إنّه «سابقة على العمال البناء عليها لأن قبل الحكم ليس كما بعده».

المؤتمرون انتقدوا غياب وسائل الإعلام وتجاهلها قضية حقوقية بهذا الحجم، فشيرين الى حجم الضغوط التي مارسها رايت منذ بدء الدعوى بفعل علاقاته ببعض المسؤولين السياسيين وبحجم الاموال التي دفعها «والتي من الأرجح انها أكثر بكثير من تلك التي كان يمكن أن يصرفها لو طُوق مرسوم الأجور»، بحسب نحاس. الوزير السابق سال ما إذا كان الأمن العام سيُقي على إقامة رايت في لبنان، رغم إدانته جزائياً، كما سال عن دور وزارة العمل في هذه القضية وموقفها بعد القرار.

ففيما يزيد بفعل الازمة الاقتصادية التوازن الواقعي بين اصحاب العمل والعمال، يصبح من الملح أن يتدخل القانون والقضاء لإعادة بعض التوازن الى هذه العلاقات». وزير العمل السابق شربل نحاس اعتبر ان الحكم يشكّل مناسبة «لإعادة إنتاج حركات نقابية فعلية تكون طرفاً قوياً في ظل الازمة الاقتصادية التي تطاول تداعياتها العمال وحقوقهم». وتشدّد على ضرورة البناء على الحكم «التقوية النقابات وتمكينها من لعب دور المفاوض عندما يتم توزيع خسائر الازمة»، خصوصاً على أداء ممثلي العمال من اتحادات ونقابات وتهميشهم اهمية

اللبنانية المسؤولة عن صرف رواتبهم باقظاع يوم الغياب أو التمتع من هذه الرواتب». وأكد أن الوزارة تتابع مع مجلس الخدمة المدنية الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لإنجاز مرسوم اعتبار الأساتذة الثانويين المتربين معيّنين في ملاك المديرية العامة للتربية، إذ إن مشروع المرسوم اللازم أعدّ منذ أكثر من شهرين، وأنجز مجلس الخدمة المدنية التدقيق الأولي فيه، وسيعيده إلى الوزارة خلال فترة قصيرة لتعطيه المجرى القانوني الايل إلى إصداره.

(الإخبار)

متابعة

«ليسيه عبد القادر» على لأئحة الجرد:

المماطلة مستمرة والأهالي يعاودون التحرك

فانت الحاج

إدراج المبنى التراثي لـ«ليسيه عبد القادر» على لأئحة الجرد العام للأبنية التاريخية، أول من أمس، أتلج صدور اهالي التلامذة، إلا أنه لم يبذد مخاوفهم في شأن مصير المدرسة التي يبقى انتقالها إلى مكان آخر، في بيروت أو خارجها، خياراً قائماً ما دامت الاجتماعات مع «مؤسسة الحريري» التي تدير المدرسة - وأخرها أول من أمس - لم تحلّ جديداً سوى تكرار الوعد بأن «الحل سيعلن خلال اسابيع»، وعليه، يعود الأهالي وأبناءهم إلى التحرك، بداية الأسبوع المقبل، احتجاجاً على «سياسة المماطلة»، وللتشديد على أولوية بقاء المدرسة في مكانها الحالي، أو إيجاد حلول بديلة مناسبة لحاجات التلامذة والأهالي.

وحتى اليوم، لم يصنّح أصحاب الأرض (العقار تملكه هند رفيق الحريري) بشأ ينوون فعله بعقارات المدرسة، ولم يبدوا أي استعداد لإبقائها في مكانها الحالي مقابل بدل إيجار أو إعطاء مهلة تمديد إضافية. فيما أكدت مصادر الأهالي أن طرح نقل المدرسة إلى مجمع المدارس الرسمية في زقاق البلاط (جمع الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح التربوي) لم يكن قيد التداول في الأونة الأخيرة، ولم يُسر

متابعة

«زلزال» القاسمية

الإنهاء والإعمار» أبلغ بالمخاطر منذ 2014

اهل خلك

مجدداً، دفع المواطنون، أمس، فُمن سوء تنفيذ أوتوستراد الزهراني - القاسمية سابقاً، دفعوا من مالههم العام حوالي ستة ملايين دولار بدل تنفيذ الكيلومتر الواحد، وسط ممانطة وتأخير داما لسنوات (اطلق التزليم عام 1996 وانتهت الأشغال عام 2008). أما أمس، فدفعوا من وقتهم وأعضابهم في انتظار دام خاتمة في سياراتهم عالقين في زحمة سير خاتمة بسبب تحويل السير إلى الطريق البحرية طوال ساعات النهار. ومن خرج من جحيم الانتظار، كان في انتظاره حاجز للدرك عند مدخل صور بدفق بالالتزام بوضع الحزام.

في ردها على ما ورد في «الأخبار» أمس حول الإنهيارات، أكدت شركة الاتحاد للهندسة والتجارة» التي نفذت الأشغال (تستكمل تنفيذ الأوتوستراد من القاسمية حتى قانا) أن «أعمال الأوتوستراد الممتد من الزهراني الي قانا تتم وفق الأصول الفنية بإشراف جهاز فني هندسي من استشاري وجهات حكومية مختصة، ولفتت في بيان إلى أنها أرسلت عام 2014 إلى مجلس الإنماء والإعمار كتاباً حول «الظهور تشققات بجانب المنحدر الملاصق للأوتوستراد بات بشكل كتلة منفصلة عن الجبل ومهدد بالانهيار في أي لحظة (...) وطلبنا أخذ التدابير المناسبة تقابداً للأضرار والمخاطر التي قد تتج». مدير مديرية الطرق والمباني في وزارة الأشغال طوني بولس قال في حديث تلفزيوني إن الوزارة أوفدت فريقاً من المهندسين لإجراء تقرير ميداني وتواصلت مع المعهد الذي أقر بالأخطاء وسيعالج الخلل على نفقته الخاصة. لكن مصادر هندسية لفتت إلى أن المنطقة معروفة بوفرة الشبايع، ولن تنفع أي محاولة لإصلاح الانخسافات، مشيرة إلى أن المخطط الأصلي للأوتوستراد كان يمر في منطقة أخرى، إلا أن ضغوطاً غيرت مساره حفاظاً على ملكيات خاصة».

ارتفاع رسم فتح الملف إلى ستة ملايين ليرة للتمييز الواحد في «الكوليج بروستانت» مثلاً؛ وكان وزير الثقافة غطاس خوري قد قرر، بناءً على اقتراح المديرية العامة للاتار، إدخال «المبنى التراثي القائم في العقار 2111 في منطقة المصيطبة العقارية والمعروف باسم ليسيه عبد القادر»، في لأئحة الجرد العام للأبنية التاريخية. ويمنع القرار القيام بأي عمل من شأنه تغيير الوضع الحالي للبناء من دون موافقة المديرية. النائب هاغوب تزيان، الذي تقدّم بطلب وضع المبنى على لأئحة الجرد، قال إنه ستتابع الملف لإدراج المبنى الثاني في العقار نفسه على الأئحة.



«مؤسسة الحريري»، وعدت مجدداً بـ«حل قريب»، (مروان طحطم)

الاولى ومسؤولو مؤسسة الحريري» في اللقاء الأخير مع الأهالي. وما يزيد قلق الأهالي، أن إدارة المدرسة لم تفتح باب التسجيل للعام الدراسي المقبل في كانون الأول الماضي، على غرار ما تفعله في كل عام، وهو ما رات فيه مصادر في لجنة متابعة القضية «مؤشراً خطيراً، لما يعنيه ذلك من إقبال الصفوف الخمسة للروضة

الاولى وتهديد مصير المعلمين». ولفتت المصادر إلى أنّ نحو 300 أصل 2083 تلميذاً حجزوا، منذ الآن، اماكن لهم في مدارس أخرى تعتمد البرنامج الفرنسي نفسه في السنة الدراسية المقبلة. وأوضحت أنّ الرقم كان يمكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير لولا أن الانتقال إلى مثل هذه المدارس يحتاج إلى وساطات، ولولا

نحو 300 تلميذ حجزوا اماكن في مدارس اخرى للسنة الدراسية المقبلة

الرئيس التنفيذي الجديد

شركة متلايف (MetLife)

عين مجلس ادارة شركة متلايف الامريكية، السيد ميشال عباس خلف - رئيس الشركة الحالي في الولايات المتحدة، أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا - رئيساً ومديراً تنفيذياً أولاً للشركة اعتباراً من الأول من أيار ٢٠١٩ وذلك خلفاً للرئيس والمدير التنفيذي الاول الحالي للشركة ستيف كنداريان. وقد تفوق السيد ميشال خلف بادارة الشركة في دول ومناطق مختلفة، وأسواق وثقافات متعددة. كما أن رؤيته لتطوير متلايف لتصبح من أنجح شركات التأمين في العالم من الناحية الديناميكية والمالية والاستثمارية سوف تعود بتأثير إيجابي على جميع أصحاب المصالح في الشركة.

لقد أت ميشال خلف بمعرفة عميقة في مجال التأمين وروح الاستثمار ومهارات قيادية في كل منصب تولّاه خلال مسيرته المهنية مع متلايف.

شغل ميشال خلف منصب رئيس متلايف لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا منذ عام ٢٠١١، وفي يوليو ٢٠١٧، تم منحه مسؤولية إضافية عن أعمال الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل توليه قيادة منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، شغل ميشال خلف منصب نائب الرئيس والرئيس التنفيذي الأول لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا (MEASA). و كان قد التحق بشركة متلايف من خلال استحواذ شركة متلايف على شركة أميركان لايف انشورنس كومباني (ALICO) من شركة أميركان انترناشونال غروب (AIG) عام ٢٠١٠.

خلال السنوات الـ ٢١ التي قضاها مع (ALICO) تولّى ميشال خلف مناصب قيادية عدّة في مختلف الأسواق حول العالم ومنها منطقة البحر الكاريبي وفرنسا وإيطاليا. في عام ١٩٩٦ تمّ تسميته أول مدير عام لشركة أليكو في مصر. في عام ٢٠١١، تولّى منصب نائب الرئيس الاقليمي في بولندا، رومانيا ودول البلطيق كما ترأس شركة AMPLICO LIFE التابعة لشركة ALICO في بولندا، و قد شغل بعدها منصب نائب الرئيس ومسؤول العمليات الأول في PHILAMLIFE، شركة AIG العاملة في الفلبين.

برئاسة ميشال خلف، لدى متلايف فرصة كبيرة لزيادة القيمة التي تخلقها لجميع أصحاب المصالح لديها. وقد صرح ميشال خلف «تشرفني بشدة الثقة التي وضعها مجلس الادارة في واتطلع الى قيادة هذه الشركة العظيمة. ... فمن خلال تسريع نمو الإيرادات، وتعزيز انضباط الانفاق، سوف تصبح أكثر نجاحاً من الناحية المالية ممّا سيساعدنا على الوفاء بالتزاماتنا تجاه العملاء، وخلق المزيد من الفرص للموظفين، وتقديم عائدات أقوى للمساهمين.»